



Distr.
GENERAL

A/32/264/Add.1
21 October 1977
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٥٥ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة

تقرير الأمين العام

إضافة

١ - منذ إعداد تقرير الأمين العام (A/32/264 و Corr.1)، تم إعلام المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بأن سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد أخطرت، مدير مكتب الأونروا الميداني في قطاع غزة، كتابة، بأنه سيقدّم إلى أسر اللاجئين التي ماتزال مدرجة في قائمة الأسر التي تعيش في حالة فاقة (أنظر A/32/264، الفقرة ٨) مساكن مجانية في مشروع اسكاني جديد تقيمه السلطات الاسرائيلية في خان يونس وأنه قد تم إلغاء مختلف الاختيارات التي سبق عرضها على هذه الأسر (أنظر أيضا A/32/264، الفقرة ٧).

٢ - وبعد اجراء المزيد من المناقشات بين مدير مكتب الأونروا الميداني وسلطات الاحتلال الاسرائيلية بشأن اللاجئين الذين كانت اسماؤهم مدرجة من قبل في قائمة الأسر التي تعيش في حالة فاقة والذين قبلوا العرض السابق للسلطات الاسرائيلية وقاموا بشراء مساكن معانة، قام المدير بإعلام السلطات الاسرائيلية، كتابة، أنه يفهم أنه سيتم نظر كل حالة على أساس وقائعها الموضوعية، إذا تقدم هؤلاء اللاجئون الآن بطلبات للحصول على مسكن مجاني في المشروع المقام في خان يونس. ويحاول المدير الآن أن يحدد بدقة أسر اللاجئين التي يشملها العرض الحالي الذي قدمته السلطات الاسرائيلية، وأثار مسألة مدى سريان العرض على أسر اللاجئين الأخرى، ولكن تشير المعلومات المتاحة بالفعل إلى حدوث تطور ايجابي في هذه المسألة.

٣ - وبالنسبة لإلغاء الاختيارات المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، فقد أثار المفوض العام هذه

المسألة مع البعثة الدائمة لاسرائيل لدى الأمم المتحدة ، وأخطرت البعثة في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر بما يلي :

" ان مشاريع الاسكان الخاصة ، المخصصة للاجئين في قطاع غزة التي افتتحتها السلطات الاسرائيلية ستبقى مفتوحة أمام جميع اللاجئين ، بما فيهم الأسر المحتاجة الى إعادة ايواء ، كما ورد في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (A/32/264) المؤرخ في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ . وكل ما تم الفاؤه هو الاختيارات الثلاثة المنطوية على تسهيلات مالية خاصة ، وردت في تلك الفقرة ، تقتصر على الأسر المعنية ، ولم تعد ذات صلة بالموضوع ، حيث أنه يعرض عليها الآن مساكن بديلة دون مقابل . بيد أنه كما أشير أعلاه ، فإنه اذا رغبت أية أسرة من هذه الأسر في شراء منزل أو قطعة أرض لبناء منزل عليها في أى مشروع اسكاني قائم ، فإنه يمكنها القيام بذلك على أساس نفس الشروط التي عومل بها سائر اللاجئين ، وهي شروط مواتية في حد ذاتها ومعانة من قبل السلطات الاسرائيلية ."

٤ - وبالإشارة الى عبارة " التصميم القياسي الحكومي " الذي استخدم في الفقرة ١٤ (أ) من تقرير الأمين العام ، فقد أحالت البعثة الدائمة لاسرائيل لدى الأمم المتحدة المعلومات الآتية أيضا الى المفوض العام في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر :

" لا يعكس هذا الوصف حقيقة الحالة لانه توجد ، في الحقيقة ، سبعة * تصميمات قياسية من هذا القبيل - وليس تصميم قياسي واحدا - لمنازل رعية ومجهزة بسبل الراحة ومزودة بكافة المرافق العصرية . وقد وضعت هذه التصميمات ، التي تلزم لاعتبارات تخطيط المدن وتقسيم المناطق ، رهن تصرف اللاجئين مجانا ، ولهم الحق في الاختيار بين أى منها وفقا لاحتياجاتهم وامكانياتهم المالية . فضلا عن هذا فلمن سيشغلون هذه المنازل حريصة تقسيم الجزء الداخلي منها وزخرفة الجزء الخارجي حسبما يرغبون . ان هذه التفاصيل ذات أهمية لانها تعبر عن الحرية التي يتمتع بها أصحاب المنازل وهو ما نعتبره أمرا له مفزاه ."
